

إخوان الكويت يجرون الحكومة للتورط في دعم إخوان الشرعية اليمنية

مكيدة إخوانية للإطاحة بعضو في المجلس الانتقالي يعمل في الكويت



الجنسية الكويتية والهوية الإخوانية

ينظر إلى الخليج العربي باعتباره "حصالة أموال"، داعياً سلطات بلاده إلى إصدار تشريعات وقوانين تجرم الانتماء إلى التنظيم، والاستفادة من تجارب خليجية أخرى في تجفيف مصادر تمويل الإرهاب.

وتتحدث مصادر كويتية عن تحويل إخوان الكويت مركز ثقل نشاطهم نحو تركيا التي تحولت إلى ملاذ آمن للإخوان وخصوصاً الفارين منهم من القضاء في بلدانهم الأصلية. وتقول المصادر إن تدفقات مالية كبيرة قام الإخوان بتحويلها خلال السنوات الأخيرة نحو البنوك التركية بعد أن تم جمعها من التبرعات وأيضاً من مشاريع استثمارية في الكويت، وذلك لتدويرها في مشاريع تركية لتحقيق هدف مزدوج يمثل في المساهمة قدر الإمكان في تنشيط الاقتصاد التركي المنهك من جهة، وتوفير سيولة مالية للصرف على الآلاف من العناصر الإخوانية الفارة إلى تركيا، من جهة ثانية.

وتتميز فروع التنظيم الدولي للإخوان المسلمين بالتنسيق العالي بينها وشن الهجمات المنسقة على أعدائها وخصومها، وهو ما تعكسه بوضوح قضية جمال بن عطف الذي تعاضدت الملكية ومحاولة ابتزازها على غرار ما أعقب أحداث 11 سبتمبر 2001.

من خلفيته الدينية لكن لا صلة لذلك بعمله في الكويت.

وجاءت قضية ابن عطف لتكشف مجدداً تغلغل الإخوان المسلمين داخل مؤسسات الدولة اليمنية وعملهم المستمر على توظيف مقدراتهم لمصلحة تنظيمهم الدولي.

وبحسب متابعين للشأن الكويتي، فقد استفاد الإخوان على مدار عشرات سنوات من الزمن من غفلة السلطات الكويتية عنهم ومن التسيب التام في العمل الخيري وغياب الرقابة عنه ليؤسسوا لهم إمبراطورية مالية مستغلين ما مزرت به الكويت ومجتمعها من فترات رخاء وفراء شديدين في سنوات الطفلة البرزوبولارية.

ويقول نشطاء كويتيون إن الثروات التي تمكن الإخوان الكويت من جمعها لم توظف فقط في الصرف على أتباع جماعتهم واستقطاب المزيد منهم محلياً وخارجياً بل في الحفاظ على مكانتهم في مؤسسات الدولة الكويتية ذاتها والتأثير في قراراتها حتى أنهم غير بعيدين عن صياغة القوانين المتعلقة بتنظيم العمل الخيري والإجراءات الهادفة إلى تنظيمه باتجاه استدامة الثغرات فيها وبالتالي مواصلة الاستفادة منها.

ويقول الخبير السياسي والأمني الكويتي فهد الشليمي إن تنظيم الإخوان

وعرض الشليمي نموذجاً لإساءات الرحبي لختلف دول الخليج تمثل في تغريدات سابقة له في تويتر يقول فيها إن "أموال الخليجيين حرام"، وأصفاً الخليج "بـ"الفارسي" ومضيفاً أن إيران "ستربّي" تلك الدول على الحرية.

وقال إن موقف المؤذن اليمني يتعلّق بأحداث وقضايا تتفاعل في بلاده وأن الهجوم الإخواني عليه امتداد لصراع حزبي ليس من المناسب لوزير العدل الكويتي أن يخرط فيه.

ومن الجانب اليمني حذرت العديد من النواثر السياسية والإعلامية من مساعي إخوان الكويت لجرّ حكومة البلد للتورط في موقف من الصراع الدائر في اليمن بين المجلس الانتقالي الجنوبي والشق الإخواني في حكومة الرئيس عبدربه منصور هادي. كما شدد البعض على الطابع الكيدي للقضية التي فجرها النائب الكويتي ضدّ المؤذن اليمني.

وقال الإعلامي اليمني سامي نعمان إنه لا يتفق مع مواقف ابن عطف مستدركا في تغريدة عبر تويتر "لكن أن تعجز عن نقاشه لنذهب إلى التحريض عليه في وظيفته ومصدر رزقه فهذا عمل لا أخلاقي"، مضيفاً "الرجل لم يستغل وظيفته ولم يحرص من منبر مسجد يؤمه، وهو ينشط مثل الآلاف على مواقع التواصل ويقول وجهة نظره ويترجمها

مكيدة الإخوان المسلمين للإطاحة بمؤذن يمني يعمل في الكويت باستخدام وزارة العدل والأوقاف جاءت لتكشف مجدداً تغلغل الجماعة في مؤسسات الدولة الكويتية وعملها المستمر على توظيف مقدراتها لخدمة مصالح تنظيمهم الدولي ولو على حساب العلاقات الخارجية للبلد وبالصدّ لسياساته المعلنة بعدم تدخله في شؤون الدول الأخرى وتجنبه التورط في صراعاتها الداخلية.

الكويت - أطلقت عناصر من الفروع

الكويتي لتنظيم الإخوان المسلمين بالتعاون مع عناصر يمنية من التنظيم ذاته مقيمين في تركيا، حملة ضدّ اليمني جمال بن عطف عضو الجمعية الوطنية الجنوبية المقيم في الكويت حيث يعمل مؤذناً بأحد مساجدها وذلك بسبب موقفه الداعم للمجلس في صراعه ضدّ التيار الإخواني داخل الشرعية اليمنية.

وتضاربت الأنباء بشأن اعتقال الرجل للتحقيق معه بعد ضغوط مارسها النائب الإخواني في مجلس الأمة (البرلمان) الكويتي أسامة الشاهين على وزير العدل والأوقاف فهد العفاسي سعياً لتجريم موقف بن عطف من الحرب الدائرة في محافظة آبين واعتباره إياها عدواناً من قبل قوات الشرعية يستوجب التصدي له ومقاومته.

وقال الشاهين إنه تواصل مع وزير الأوقاف "وأكد فتحه تحقيقاً بهذه الممارسة الخاطئة (لجمال بن عطف) التي تحمل مخالفة لميثاق المساجد في الكويت"، مضيفاً في تغريدة عبر تويتر "أراها كذلك مخالفة لموقف الدولة الرسمي الداعم للحكومة الشرعية (اليمنية) بعيداً عن العصابات الانفصالية من جانب، والطائفية من جانب آخر".

وانتقدت فعاليات سياسية وفكرية كويتية سلوك الشاهين واستجابة وزير الأوقاف له كون ما صدر عن ابن عطف لا يعود كونه موقفاً شخصياً أدلى به خارج عمله الرسمي الذي يمارسه في الكويت.

لكن ما أثار بعض تلك الفعاليات بشكل استثنائي هو تنسيق إخوان الكويت مع نظرائهم اليمنيين المقيمين في تركيا للإيقاع بجمال بن عطف.



فهد الشليمي
لابلوق بوزير كويتي
الانخراط في صراع
حزبي يمني

وقال الناشط السياسي الكويتي فهد الشليمي إن اتصالات وقعت بين أسامة الشاهين ومختار الرحبي عضو حزب الإصلاح الإخواني بشأن موضوع المؤذن اليمني.

وكان الرحبي المعروف بإساءاته الحادة لدول الخليج قد توجه بالشكر للنائب الكويتي على مساعيه للإيقاع بابن عطف قائلاً في تغريدة على تويتر "عضو مجلس الأمة الأستاذ أسامة الشاهين تواصل مع معالي وزير الأوقاف الكويتي الذي أكد فتح تحقيق مع المدعو جمال بن عطف"، مضيفاً "شكراً معالي الوزير، شكراً أستاذ أسامة، شكراً للكويت الحبيبة".

الاحتجاجات تلاحق الحكومة العراقية دون فرصة لاختبارها

ومنذ بداية موجة الاحتجاج بالعراق في أكتوبر الماضي وجه المحتجون غضبهم بشكل استثنائي صوب الحقول والمنتشات النفطية في تعبير عن غضبهم من الهدر الكبير لموارد تلك الثروة وعدم استفادة العراقيين منها على الرغم من وفرتها.

وحاول المحتجون في مناسبات سابقة وقف عملية استخراج الخام وتسويقه. ونفت وزارة النفط العراقية، الاثنين، صحة تقارير صحفية عن نيتها إيقاف الإنتاج في حقل الأحذب بسبب التظاهرات.

وقالت الوزارة في بيان "تنفي نية الوزارة إيقاف العمل في حقل الأحذب"، مشيرة إلى أن التظاهرات قرب الحقل ليست لها علاقة بالقطاع النفطي أو عمليات الإنتاج بل مرتبطة بإدارة محافظة واسط.

ويقدر الاحتياطي النفطي في حقل الأحذب بأكثر من مليار برميل وينتج حالياً نحو 60 ألف برميل نفط يوميا، وفق بيانات رسمية.

وشهد العراق منذ أكتوبر الماضي احتجاجات مناهضة للطبقة السياسية الحاكمة، تخللتها أعمال عنف خلفت أكثر من 600 قتيل وفق رئيس الجمهورية برهم صالح، ومنظمة العفو الدولية. واستمرت الاحتجاجات إلى غاية منتصف مارس الماضي قبل أن تتوقف بفعل تداعيات جائحة كورونا، لكن الآلاف من المتظاهرين استأنفوا، مؤخرا، احتجاجاتهم في العاصمة بغداد ومحافظات وسط وجنوبي البلاد.

وكانت من أهم نتائج الحركة الاحتجاجية الإطاحة بحكومة رئيس الوزراء السابق عادل عبدالمهدي التي حلت حكومة الكاظمي محلها وورثت عنها إرثا اقتصاديا واجتماعيا ثقيلا، كما ورثت إرثا حقوقيا معقدا حيث سبعتين على الكاظمي إنصاف المتضررين من قمع حكومة عبدالمهدي للمحتجين والكشف عن المسؤولين عن قتل وجرح أعداد منهم وإخضاعهم للمحاكمة، وهو أمر ليس باليسير نظرا لتوجه النهم إلى المسؤولين كبار في الحكومة السابقة وقادة ميليشيات اقوياء ونافذين.

ووجه الكاظمي، الاثنين، وزارة الداخلية باتخاذ إجراءات حازمة ضد "عصابات الجريمة" والتدخلات السياسية. وقال الناطق الإعلامي للقائد العام للقوات المسلحة يحيى رسول في بيان إن رئيس الوزراء "وجه خلال زيارته إلى وزارة الداخلية بمتابعة قضايا الخطف وحسمها، والتعاطف مع الاحتجاجات بروح مختلفة على أساس احترام القوانين وقيم حقوق الإنسان".

وأضاف رسول أن الكاظمي وجه أيضا بـ"حماية كرامة المواطن العراقي والتعامل بحزم مع عصابات الجريمة وعدم الخشية من أي جهة على حساب تنفيذ القانون، واتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من انتشار المخدرات ومحاربة الفساد والترهل والتدخلات السياسية، وتكريم الضباط الأكفاء ومحاسبة المخبرين".

ويحذر متابعون للشأن العراقي من أن المحتجين، وعلى الرغم من المطالب المحققة، التي يرفعونها إلا أن حراكهم يظل قابلا للاختراق من قبل تيارات سياسية وشخصيات نافذة متوجسة من أي عمل إصلاحي يتناقض مع مصالحها.

وعلى الرغم من حالة الوفاق السياسي الواسع التي مكنت مصطفى الكاظمي من تمرير حكومته أمام البرلمان، فإن العديد من الأطراف أبدت اعتراضها على توليه رئاسة الحكومة بالنظر إلى عدم انتمائه إلى الأحزاب التي حكمت العراق منذ سنة 2003.

بغداد - تسجّل في العراق عودة تدريجية للاحتجاجات بعد أن تراجعت حدتها خلال الأشهر الماضية بفعل عمليات الإغلاق المتصلة بإجراءات الحد من انتشار فيروس كورونا.

وتأتي عودة الاحتجاجات إلى الشارع العراقي مع تسلّم حكومة جديدة برئاسة مصطفى الكاظمي لمهامها، في ظلّ مخاوف من عملية توجيه حزبية لحركة الشارع لإرباك عمل الرجل الذي أظهر عزمًا على إصلاح الكثير من الأوضاع وفتح ملفات شائكة ومعقدة بما قد يضرّ مصالح العديد من الأطراف السياسية المستفيدة من ضعف الحكومات السابقة وعدم قدرتها على محاسبة الفاسدين والخارجين عن القانون.

وبدأت ملامح الانقسام تظهر في صفوف القوى المحركة لحركة الاحتجاج بين من يلمسون جدية في توجه الكاظمي نحو الإصلاح وينادون بمنحه الفرصة وتسهيل مهمته، ومن يصرون على تصعيد الضغوط على الحكومة الجديدة لتحصيل أقصى ما يمكن من المكاسب في أقصر وقت ممكن.

ورغم ما يبديه رئيس الوزراء العراقي من جدية في الإصلاح والتغيير، إلا أن الوسائل المتاحة له تبدو ضعيفة للغاية، خصوصا بالنظر إلى الأوضاع المالية للدولة وتعقّد عجز الميزانية بفعل التراجع الكبير في أسعار النفط إضافة إلى ما فرضته جائحة كورونا من أوضاع استثنائية ذات تأثير مباشر على الوضع الاقتصادي، وبالنتيجة على الوضع الاجتماعي.

حكومة مصطفى الكاظمي تحتاج منحها فرصة لمعالجة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الموروثة عن حكومة عادل عبدالمهدي

وأصيب، الاثنين، خمسة متظاهرين عراقيين وثلاثة من عناصر الشرطة في اشتباكات أثناء محاولة تفريق اعتصام مستمر منذ أسبوع أمام حقل نفطي بمحافظة واسط، جنوبي البلاد.

وفي إفادات متفرقة لوكالة الأناضول، قال شهود عيان إن قوات الأمن حاولت قمع اعتصام قرب حقل الأحذب النفطي في محافظة واسط بالقوة ما أدى إلى اندلاع مواجهات مع المتظاهرين.

وذكر الشهود أن عناصر الأمن استخدموا الهراوات لتفريق المتظاهرين الذين رشقوهم بدورهم بالحجارة والزجاجات الحارقة.

وبحسب المصادر نفسها، أصيب خمسة متظاهرين بجروح، فيما احترق عدد من خيام الاعتصام.

ومن جانبه قال الضابط في شرطة حماية المنتشات النفطية غدير عبدالغفور إن ثلاثة من أفراد الشرطة أصيبوا بجروح متفاوتة الخطورة جراء إلقاء حجارة وزجاجات حارقة عليهم من قبل المتظاهرين.

وأضاف عبدالغفور أن قوات الشرطة حاولت تفريق المتظاهرين بعد محاولتهم منع العاملين في حقل الأحذب من الالتحاق بأعمالهم.

ولفت إلى أن المتظاهرين لم يغادروا مكان الاعتصام، لكن حالة الهدوء عادت إلى المكان مجدداً.

ومنذ 11 مايو الجاري يعتصم العشرات من المتظاهرين أمام حقل الأحذب النفطي للمطالبة بإقالة المسؤولين المحليين بالمحافظة وتعيين آخرين أكثر كفاءة.



كون الحراك الاحتجاجي محققا لا يفي قابليته للاختراق

أدلة جديدة على ارتباط السعوديين منفذ هجوم فلوريدا بالقاعدة

خلفية اتهامها بالتسبب في خسائر كبيرة لمنتجي النفط الصخري الأميركيين بفعل قرارها السابق بزيادة إنتاجها من النفط في نطاق حرب الأسعار ضد روسيا. وكانت الرياض قد أعلنت منذ وقوع الحادث عن الاستعداد للتعاون المطلق مع واشنطن في التحقيقات المتعلقة بالمواطن السعودي منفذ الهجوم داخل القاعدة الأميركية، وذلك لقطع الطريق على استخدام الحادثة للمساس بسمعة المملكة ومحاولة ابتزازها على غرار ما أعقب أحداث 11 سبتمبر 2001.

في فبراير الماضي مسؤولية التنظيم عن الهجوم الذي نفذه الشمراني. وقبل الهجوم وجه الشاب السعودي انتقادات للحروب الأميركية ونشر على مواقع التواصل الاجتماعي مقولات لزعيم تنظيم القاعدة أسامة بن لادن. ولا يخلو الكشف عن الأدلة الجديدة التي تربط الشمراني بتنظيم القاعدة في هذا التوقيت بالذات، من محاذير استغلال دوائر أميركية لهذا المعطى الأمني لتصعيد ضغوطها على السعودية، في ظل غضب تلك الدوائر من المملكة على

ومطلق النار هو محمد سعيد الشمراني البالغ من العمر واحدا وعشرين عاما والمنتسب لسلح الطيران السعودي برتبة ملازم ثان. وكان موجودا في القاعدة الأميركية ضمن برنامج تدريبي.

وتحاول وزارة العدل منذ ذلك الحين فك تشفير هاتفه الجوال للإمام بدرجة أكبر بدوافعه ومعرفة ما إذا كانت له اتصالات بجماعات إرهابية معروفة. وأعلن تسجيل صوتي منسوب لتنظيم القاعدة في جزيرة العرب بث

واشنطن - أعلن، الإثنين، في الولايات المتحدة الأميركية عن وجود أدلة تثبت صلة السعودي منفذ الهجوم داخل قاعدة عسكرية أميركية، آخر العام الماضي، بتنظيم القاعدة.

وقال مصدر بسلطات إنفاذ القانون الأميركية إن مكتب التحقيقات الاتحادي وجد هاتفا محمولا يمثل دليلا يربط بتنظيم القاعدة بإطلاق النار الذي وقع في السادس من ديسمبر الماضي بقاعدة بنساكلو البحرية في ولاية فلوريدا وقتل فيه ثلاثة أشخاص.